**المحاضرة الأولى:**

**التأصيل المفاهيمي للحوكمة**

اعتمدت الحكومة من طرف أدبيات المؤسسات الدولية وبخاصة الملية منها متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا على البرامج الأممية المتعلقة بالتنمية، وفي هذا الصدد نجد أن مفهوم الحوكمة قد تزامن وتطور بتطور مفاهيم التنمية في حد ذاتها، فقد اقترن تغير مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي نحو التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة اقترن بظهور الحوكمة، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى أن النمو الاقتصادي الذي حققته بعض البلدان لم يترافق مع ارتفاع المستوى المعيشي للمواطنين، والذي عنى في احد مضامينه أن زيادة الدخل القومي لا تعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي، الأمر الذي حاولت الحوكمة معالجته عبر جملة من الآليات المتعلقة بشكل رئيسي بمكافحة الفساد كأحد أهم الضمانات لتحقيق تقدم في المستوى المعيشي المرغوب فيه لدى المجتمع، والذي يمر حتما عبر تحويل النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة الدخل القومي الى تنمية مستدامةتعبر عن زيادة المستوى المعيشي للمواطنين، وهو ما جعل التنمية المستدامة أحد أكثر المواضيع أهمية لدى الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار على حد سواء، وهذا بوصفها موضوعا مهما لبرامج الإصلاح والإدارة الاستراتيجية، وهو ما يستدعي تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة.

**نشأة الحوكمة:**

الحوكمةكمصطلح قانوني ظهر سنة 1978، إلا أن الانتشار العلمي لهذا المصطلح على المستوى الأكاديمي كانت في ثمانينات القرن الماضي، وهذا بعد اعتماده كما سلف الذكر منم طرف المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة الى العديد مناللجان والمؤسسات المنطوية تحت لواء ومظلة الأمم المتحدة، وكان الغرض من هذه الدراسات المتعلقة بالحوكمة هو مساعدة وإيجاد السبل اللازمة لمساعدة الدول والاقتصاديات السائرة في طريق النمو على تحسين مستويات أدائها وتحقيق أهدافها وبخاصة تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذا المستوى المعيشي لمواطني هذه الدول، وهذا بسبب جملة الصعوبات التي واجهت هذه الدول في تحقيق مرادها، خاصة تلك التي خضعت لعمليات إعادة الهيكلة من اقتصاديات الاشتراكية الموجهة نحو اقتصاديات السوق، والتي مرت بحالات من عدم الفراغ نتيجة للراحل الانتقالية الفاصلة بين هذا الانتقال، فضلا عن حالات سوء التسيير أو الضعف فيه وغياب المساءلة القانونية وعدم الشفافية والفساد المستشري في كل المجالات وبخاصة المجال الإداري، وهي كلها مظاهر حاولت الحوكمة معالجتها عبر برامج ما فوق قومية جاءت بها المؤسسات المالية الدولية، وقد كانت في مقام الوصفات المساعدة على مواجهة الأزمات وخاصة الاقتصادية والمعيشية منها بالنسبة لكثير من الدول السائرة على درب النمو، وبخاصة نلك الخاضعة لإعادة الهيكلة كما سبق الذكر.

تعريف الحوكمة:

شأنها شأن جل مصطلحات علم السياسة والعلوم الإنسانية بصفة عامة، اتسم تعريف مصطلح الحوكمة ببعض الفوارق بين مختلف المفكرين والمدارس الفكرية التي ينتمون اليها فضلا عن الأدبيات والدراسات الأكاديمية المقدمة في هذا الشأن، ولعل أن مصدر هذا التفاوت يعود بالدرجة الأولى الى التفاوت في الحالات القيد الدراسة، فالصعوبات التي تصطم بها الدول والحكومات تختلف بحب كل حالة، ما يجعل الوصفة المشتركة المعالجة لكل الحالات بنمط واحد أمر غير منطقي، ومن هذا المنطلق برز ذلك التفاوت في تقديم تعريف جامع شامل لمصطلح الحوكمة، وفي هذا الاطار سنحاول تقديم مجموعة من تعريفات بعض المفطرين والهيئات الاقتصادية والمالية العالمي للحوكمة:

**تعريف "فرنسوا كاستينغ" للحوكمة:**

حيث يعرفها على أنها تلك العملية التي تشمل جميع جوانب كيفية الحكم في دولة ما، والحوكم حسبه هي تلك الآلية التي عن طريقها يتم اتخاذ القرار بفاعلية وبمزيد من النجاعة.

**تعريف البنك الدولي للحوكمة:**

ففي دراسة صادة للبنك الدولي سنة 1992 متعلقة بأسلوب الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية، تم تعريف الحوكمة على أنها تلك الحالة والعملية التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بمعنى البشرية للمجتمع، والتي تهدف في مجمل واسمة أهدافها لتحقيق التنمية الشاملة له>ا المجتمع، بمعنى أن الحوكمة في هذا الصدد تظهر كنموذج تنظيم اجتماعي واقتصادي وسياسي موجه نحو تحقيق اهداف التنمية وفي مقدمتها تحقيق الرفاهية وزيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع.

**تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**

والتي عرفت الحوكمة على انها استعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير موارد المجتمع بإختلاف أنواعها، وهذا من أجل تحقيق التنمية الشاملة بمختلف مجالاتها من الاقتصادية الى الاجتماعية الى باقي مجالات التنمية.

**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

حيث يعرف هذا البرنامج الحوكمة على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في عملية التسيير بمختلف مستوياتها ومجالاتها، وتضم هذه العملية كل الآليات والمؤسسات التي من خلالها يمكن للأفراد والجماعات التعبير على مصالحهم، فالحوكمة تضم في هذا الاطارالمؤسسات التي على أساسها تتم ممارسة السلطة، والذي يؤدي الى أن يكون مفهوم الحوكمة متضمنا لثلاثة جوانب وهي:

ــ قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية

ــ احترام المواطنين والدولة على حد سواء للمؤسسات المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية

ــ الطريقة التي بموجبها يتم اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها